تحديات تواجه جودة تعلم أبنائنا في ظل كورونا وكيف نتغلب عليها

سحر محمد النشار *

مقـدمة:

يُعدُّ عام ٢٠٢٠، عامًا مليئًا بالمفاجآت التي هزت أنحاء العالم كافةً. فهذه السنة الجديدة التي انتظرها الجميع وترقبوا حلولها لتميزها الرقمي، إلا أنها فاجأتنا جميعًا بالعديد من التغيُّرات على مختلف مناحي الحياة. ففي الربع الأول من هذا العام انتشر وباء كورونا الذي يُطلق عليه أيضًا "كوفيد -١٩"، وقد بلغ انتشاره معظم دول العالم وأصبح علينا جميعًا اتِّباع العديد من الإجراءات الاحترازية، حتى فيما يخص حياتنا النمطية للبقاء سالمين وللحَدِّ من انتشار الوباء. وعلى الرغم من تأثير هذه الجائحة على مناحي الحياة ومجالاتها كافةً، فإن التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته تأثر تأثرًا كبيرًا، فقد أثر على المثلث التعليمي بجوانبه كافةً من طلاب ومعلمين ومؤسسات تقديم الخدمة التعليمية من مدارس، وجامعات، ومعاهد، ومؤسسات تعليميَّة أخرى.

أدى انتشار الوباء في بادئ الأمر إلى إغلاق العديد إن لم يكن كل المؤسسات التعليمية؛ بهدف ضمان سلامة الطلاب والعاملين والحد من انتشار وباء – مجهول العلاج – على قدر الإمكان، كما ذكر بيان عن البنك الدولي بإغلاق المدارس التي انتشر في محيطها وباء الكورونا.

ومع انتشار الجائحة، اختلف المسئولون عن العمليَّة التعليميَّة من حيث الحلول التي تبنَّوْها لمواجهة تحدِّي انتشار الوباء ولضمان سلامة أبنائهم، فبعض المؤسسات اتجهت بشكلٍ فوريٍّ لنُظُم التعليم الإلكتروني، وآخرون اتجهوا لها بصورة تدريجيّة أو جزئيَّة نظرًا لعدم استعدادهم الكافي المسبق لإجراءات التعلم عن بُعد، ومؤسسات أخرى لجأت إلى تعليق الدراسة لفترةٍ لا بأس بها من الزمن دون توفيرِ بديلٍ تعليميٍّ لائق.

* طالبة دكتوراه بكلية التربية – جامعة حلوان، ومسئولة ضمان الجودة والبحث بإحدى وسائط التعليم عن بُعْد– مصر.

وفي ظل الظروف والمُستجدَّات التي لحقت بالبلاد، فقد تعثرت العديد من المؤسسات التعليمية المصرية أثناء استكمال مهامِّها التعليميَّة والتربويَّة لحظة ظهور وباء الكورونا بأواخر العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠، وأصبح العديد من المهتمين بالعملية التعليمية في ترقُّبٍ دائمٍ لوضع التعليم بالعام الجديد.

وعلى الرغم من التوقُّعات التي سادت البلاد بإمكانية انتهاء وباء الكورونا ورجوع الحياة كما كانت عليه سابقًا، من خلال إيجاد العلاج المناسب له قبل بدء العام الدراسي الجديد لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١، فإن خطر الوباء لا زال قائمًا، **وسوف نبدأ عامًا دراسيًا جديدًا في ظل جائحة كورونا خلال الأسابيع القليلة القادمة**، وأصبح قرار إعادة فتح المدارس قرارًا معقدًا؛ مما يضع صنَّاع السياسات وإدارات المدارس والآباء والمعلمين في حيرة حول كُلٍّ من ضمان صحة الأطفال والمجتمع، وحصول الأطفال على التعليم الأمثل، حيث إن سلامة الطلاب والمعلمين في مواجهة تفشِّي فيروس كورونا تتصدر الأولويات كافةً.

وأصبح المسئولون عن العملية التعليمية يسعون جاهدين لتحقيق أعلى استفادة في ظل الظروف الراهنة، من خلال تشريع قوانين جديدة وتعديل قوانين ولوائح أخرى خاصة بالتعليم، والبدء بتوفير الاستعدادات اللازمة لتحقيق متطلبات التعليم والتعلم عن بُعْد بصورة كلية أو جزئية، وإيجاد التوازن الأمثل بين التعلم والصحة.

وعلى الرغم من سعي المسئولين ومقدمي الخدمات التعليمية للوصول لحلول وتعديلات بالعملية التعليمية للحفاظ على صحةِ ومشاركةِ كُلٍّ من الطلاب والمعلمين، وأمن المجتمعات المحلية بهدف مواكبة الظروف الراهنة محليًا وعالميًا، فإنه توجد بعض العوامل التي قد تَحُول بين تحقيق أهدافها.

بعض التحديات المهمة التي لا بُدَّ من أخذها في الاعتبار لضمان جودة التعلم لأبنائنا:

أ- التحديات الاجتماعية والثقافية:

اختلفت ردود فعل أفراد المجتمع نحو انتشار جائحة كورونا ونتائجها وآثارها على أبنائهم وعلى العملية التعليمية، فمنهم من رآها كبصيصٍ من الأمل لإحداث التطوير اللازم والمنتظر بالعملية التعليمية، ومنهم من زاد قلقه ومقاومته لأثر هذا التغيير.

قد تزداد أشكال المقاومة نحو التطوير بالعملية التعليمية سواء من جانب بعض المعلمين والطلاب وأولياء الأمور، ويرجع ذلك في بعض الأحيان لعدم إيمانهم بأهمية وفوائد التعليم

الإلكتروني والتعليم عن بُعد، أو لشعورهم بالقلق من تغيُّر ما اعتادوا عليه سابقًا. فتُعدُّ مصر من الدول التي اعتاد أبناؤها ومعلموها وأساتذتها اللجوء لطرق التعليم والتعلم التقليدية للعشرات من السنوات، وأصبح اجتياز الطلاب لاختبارات المراحل المختلفة ومجموعهم الكُلِّي الذي يحصلون عليه، هو ما يشغل العديد منهم خلال العام الدراسي، فالاختبارات هي إحدى أهم المؤشرات التي تحدد مستقبل الطلاب بعد التخرُّج؛ مما يزيد القلق لكُلٍّ من الطالب ووليّ الأمر نحو التغيير الحادث.

وللحد من تلك التحديات الاجتماعية والثقافية، فمن المهم أن تدعم الدولة والسياسات الجوانب التالية:

١- نشر ثقافة وأهمية التعليم عن بُعد والتعلُّم عبر الوسائط الإلكترونيَّة الحديثة، وجعلها ثقافةً عامة.

٢- وضع شروط لإعادة فتح المدارس وتعديل سياسات الحضور وعودة الطلاب.

٣- تقديم تعليم آمن واتِّباع تدابير الصحة والسلامة.

٤- اشتقاق سياسات جديدة للحصول على درجات التعليم عبر الإنترنت، من خلال تحديث لوائح برامج التعليم قبل الجامعي ومواصفات المقررات الخاصة بمختلف مراحله.

٥- إعادة تصميم تقنيَّات التعلُّم والتدريس والتقييم، من خلال استخدام أساليب التقييم المتنوعة وتوفير بدائل للتقييم مثل؛ وسائل التقييم الإلكتروني الدقيقة، وتوفير وسائل التقييم متعددة المراحل خلال العام الدراسي؛ أي العمل على اختبار مهارات الطلاب بصورة دورية. ومن المهم أيضًا توفير المرونة لاجتياز الاختبارات من خلال توفير محاولات مختلفة لاجتياز الاختبارات، وذلك وكما نَصَّ عليه وزير التربية والتعليم الأستاذ الدكتور طارق شوقي بهدف طمأنة الطلاب وأولياء الأمور بمرونة النظام الجديد.

٦- تطوير نُظُم الرقابة والجودة على الأداء لمختلف المؤسسات التعليمية، وإعداد إرشادات عن التقييم بما تتماشى مع التعلُّم عبر الإنترنت.

ب- تحديات البنية التحتية والأمية الرقمية لسلامة بيئة التعلم:

عند الإشارة للتحديات التكنولوچيَّة فلابد من الإشارة إلى بِنْيَتها التحتيَّة الخاصة، بتسهيل تقديم الخدمة والإشارة لما يُطلق علية الأمية الرقمية. وتشمل البنية التحتية كُلًا من شبكات الإنترنت والكهرباء ومواقع الويب والتطبيقات المختلفة. فمن أجل تحقيق نظام تعليمي إلكتروني

فعال عن بُعد لا بُدَّ من توفير بنية تحتية قادرة على توصيل الخدمة للمستخدمين والمستفيدين بالعملية التعليمية، دون حدوث أعطال وعلى أعلى مستوى محاكيًا للواقع.

أما عن الأمية الرَّقميَّة أو التكنولوچيَّة، ففي ظل تطبيق نظام تعليمي جديد يعتمد اعتمادًا كليًا على استخدام التكنولوچيا مع انعدام الوعي بطرق استخدامه وبأهميته يشير لوجود نظام تعليمي جديد ذي طابَع تكنولوچي دون مستخدمين؛ مما سوف يزيد من صعوبة إحداث التغيير والتطوير اللازم وعدم تحقيق التعليم لأهدافه.

ومن ثَمَّ فإنه يُوصَى بتحسين تجربة الإنترنت، والوصول إلى التحوُّل الرقمي عن طريق الاستفادة من أفضل الممارسات.

جـ - التحديات الاقتصادية:

لا زال قطاع التعليم بجمهورية مصر العربية يواجه العديد من أوجه القصور لتمويل العملية التعليمية؛ مما يؤدي إلى العديد من أوجه الضعف بداخل نظم التعليم، مما يترتب عليه ضعف القدرة على تحقيق رسالة التعليم والتعلم باستخدام التقنيات التكنولوچيَّة الحديثة؛ مما يؤدي بدوره إلى مشاكل بجودة مؤسسات التعليم المختلفة، وبدورها تؤثر بصورة كبيرة على مُخرَجات العملية التعليمية.

وبالتالي يُوصَى بتوفير جزء من ميزانية الدولة بشكلٍ ثابتٍ لدعم الإجراءات اللازمة للتعلُّم عن بُعْد؛ من أجل توفير ميزانية ملائمة للتدريبات الدورية، ولإنشاء بنية تحتية قوية تدعم المؤسسات التعليمية كافة، بهدف ضمان استدامة نظام تعليمي فعال.

وبالإضافة للتحديات السابق ذكرها، فلابد ألَّا نغفل عن أحد أهم أركان العملية التعليمية وهو "المعلم"، فالمعلمون يمثلون حجر الزاوية للعملية التعليمية فهم المسئولون عن تحضير المواد التعليمية وتوصيل مختلف المعارف لطلابهم، كما أنهم يلعبون دورًا فعالًا في تسهيل عمليات التعليم والتعلم؛ نظرًا لعلاقتهم المباشرة بالطلاب.

وكنتيجةٍ لضيق الوقت اللازم لإحداث التغيير لبدء العام الدراسي الجديد ومع زيادة أعداد المعلمين، فقد يفتقر العديد من المعلمين لأنماط التدريب المختلفة التي تُهيِّئهم لتقديم الخدمة التعليمية عن طريق استخدام الوسائط التكنولوچيَّة الحديثة على أكمل وجه. ومن المهم ذِكْرُه أن الدورات التدريبية الخاصة بالمعلمين لا بُدَّ من عدم اقتصارها فقط على كيفية استخدام البرامج

والتطبيقات المختلفة فحسب، بل أن تتضمن كذلك طرق وأساليب التدريس عن بُعد المختلفة، بهدف تعظيم الاستفادة التعليمية عبر الوسائط الإلكترونية.

ولتوفير معلمين قادرين على مواجهة التحديات الجديدة، فلابد من توفير التدريبات اللازمة للمسئولين عن تقديم العملية التعليمية ومتابعتها بصورة دورية، والتزام المؤسسات التعليمية المختلفة بتحقيق خُطَط التطوير بصورة فعالة لبلوغ أعلى استفادةٍ ممكنة.

كما أنه توجد بعض العوامل الأخرى التي تؤثر على فعالية تطبيق نظم التعلم عن بُعْد، ومنها المرحلة التعليمية للطالب وأعداد الملتحقين من الطلاب والموقع الجغرافي للمؤسسات التعليمية.

فالمراحل التعليمية التي ينتمي لها الطلاب تؤثر على ذلك التحوُّل الكلي أو الجزئي لعملية التعليم والتعلم عن بعد. فكلما كان التلميذ في مراحل مبكرة بالسلم التعليمي، زادت حاجتُه للمتابعة والإشراف. وكما أوصى وزير التربية والتعليم بضرورة مراعاة المرحلة العمرية للتلاميذ، فكلما كان الطلاب في مراحلهم التعليمية الأولى انخفضت فترة التعليم عن بُعْد وزادت فترات حضورهم بالمدارس، والعكس صحيح.

كما أن نُظُم التعليم الملتحق بها التلاميذ وأعدادهم تلعب دورًا في فاعلية تطبيق نُظُم التعليم عن بُعد، ودعم التغيير الحادث بالتعليم في ظل الظروف الراهنة لانتشار الوباء. فبعض المدارس الخاصة والدولية تمتاز بانخفاض أعداد التلاميذ بها؛ مما قد يسهل عليها متابعة التلاميذ أثناء التحول من الطرق التقليدية إلى طرق التعليم عن بعد، وتوفير الحضور الآمن الذي يتميز بالتباعُد أثناء فترة وجودهم بداخل المؤسسات التعليمية بشكلٍ جزئيّ، وعلى الصعيد الآخر فبعض المدارس الأخرى تزداد بها أعداد الطلاب وتنخفض بها الإمكانات التي لا تُمكِّنهم من الاستفادة من طرق التعلم عن بُعد؛ مما قد يؤثر بشكلٍ كبيرٍ على تحقيق أهداف التعليم الجديدة. أما فيما يخص الموقع الجغرافي للمؤسسات التعليمية، فكلما كان موقع المدارس يقع بالمدن زادت إمكانية تحقيق الدعم وتوافر شبكات إنترنت أكثر كفاءة.

ويُعدُّ ذلك أحد الدوافع الأساسية لفتح المدارس للتخفيف من أثر إغلاق المدارس على التعلُّم، ولزيادة إمكانية الوصول للمعارف المختلفة، فالعديد من الطلاب الذين أُغلقت مدارسهم اليوم ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت. فمن المهم، توفير الدعم اللازم للطلاب والأُسَر بهدف التغلب على المشكلات التي قد يواجهونها أثناء التحوُّل للتعليم عند بعد، وإحداث المبادرات والدعم اللازم لتحقيق النجاح.

بعض المقترحات للتغلُّب على التحديات التي قد تواجه الطلاب في حالة حضورهم وجهًا لوجه بالمؤسسات التعليمية أثناء جائحة كورونا لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١:

١- إعادة فتح الفصول تدريجيًا، وضمان جاهزية التباعُد الاجتماعي بداخل المؤسسات التعليمية.

٢- وضع إرشادات لضمان التباعد الاجتماعي بداخل المؤسسات التعليمية، وتوفير مرافق لغسل اليدين وغيرها من تدابير التعقيم داخل المباني المدرسية وتثقيف الناس عن كيفية استخدامها.

٣- ضمان توفير المُعدَّات المختلفة لحماية الطلاب والمعلمين في حالات التجمُّع.

٤- التأكُّد من أن المؤسسات التعليمية نظيفة وصحيَّة ويتم تطهيرها بصورة منتظمة.

٥- ضمان وتعزيز التهوية الجيدة.

٦- إعادة تصميم المرافق ومناطق الانتظار.

٧- ضمان نشر المعلومات بشكلٍ سريعٍ وموثوقٍ عن الأوضاع الصحية لكُلٍّ من الطلاب والمدرسين والعاملين بالمؤسسات التعليمية.

أخيرًا وليس آخرًا، فلا زال يوجد جانب مشرق لهذه الأزمة بالنسبة إلى المدارس ومؤسسات التعليم بشكلٍ عام، وهو أن التعلُّم قد اختلف وأصبح يتميز بالمرونة، مما قد يؤدي إلى توسيع طرق التعلُّم والمعارف والتعاون. فجائحة كورونا قد غيَّرت الطريقة والأماكن التقليدية التي يتعلم من خلالها الطلاب بهدف تحقيق التوازن بين سلامة وتعلُّم أبنائنا.